جامعة ابن طفيل
Université Ibn Tofail

كلية الآداب و العلوم الإنسانية

القنيطرة

شعبة اللغة العربية وآدابها

مسلك الدراسات العربية

الفصل الثاني

وحدة: فقه اللغة

الأستاذة: الباتول جاتو

3. مفهوم فقه اللغة

مصطلح فقه اللغة تعبير عربي خالص، لا يعرفه الغربيون في لغاتهم، وقد شهد استعمالُه بعض الغموض في دلالته -على نحو ما يبدو من المعاني التي نُسبت إليه في تاريخ استعماله -:

أ - بدأ هذا الفرع في التراث العربي تحت إسم اللغة فكان العلماء يفرقون بين ما يسمونه العربية و ما يسمونه اللغة ، فكانوا يقولون مثلا : فلان متقدم في العربية و متبحر في اللغة ، أو كان الخليل إماما في العربية و اللغة ، و يقصدون بهما النحو و فقه اللغة على التوالي . و كان الغالب على موضوع اللغة ما يعرف بإسم المتن و المقصود به مفردات اللغة و ما يتصل بها من ظواهر مرتبطة بالمعجم .

و لم يطلق على هذه الدراسات إسم فقه اللغة إلا في القرن الرابع الهجري .

ب - ويطلق البعض فقه اللغة أحيانا على الدراسات المقارنة للغة العربية و اللغات السامية ، كما نجد ذلك في كتاب اللغات السامية لثيودور نولدكِه و كتاب تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون .

ج - و يطلق أيضا على مقارنة الألفاظ الفصيحة و غير الفصيحة مثلما نجد في كتاب " لحن العوام " للزبيدي و " المعرب من الكلام الأعجمي " للجواليقي .

د - و يطلقه البعض على دراسة اللهجات العربية مثل كتاب إبراهيم أنيس .

ه - و يطلقه بعض الباحثين على دراسة الأصوات العربية على نحو ما وصلنا في كتاب " سر صناعة الإعراب " لابن جني و " أسباب حدوث الحروف " لابن سينا .

و تجدر الإشارة في الختام إلى أن المحدثين من العرب حينما اتصلوا بما سُمِّي من قبل علم اللغة ، أطلقوا على هذه الدراسات أول الأمر فقه اللغة ، و لكنهم بدأوا يتخلون عن هذه التسمية - فيما عدا البعض - و لم يتفقوا على إسم موحد للدراسات اللغوية الحديثة ، فكانت النتيجة تعددا في المصطلح نحو : علم اللغة - لسانيات - ألسنية - لسْنيات - لغويات حديثة - دراسات لغوية ....إلخ .

و قبل أن نفضي إلى الموضوع الموالي، والذي يهم تصنيف اللغات و ذكر فصائلها المختلفة ، و كذا النظريات التي تطرقت إلى هذا النوع من التقسيم ، لا بد أن نشير و لو بإيجاز إلى مسألة انتماء فقه اللغة إلى قائمة العلوم المضبوطة أو عدم انتمائه لها، و بالتالي يُعد مبحثا و ليس علما دقيقا .

فالعلم المضبوط يتسم بالموضوعية باعتماده على الاستقراء الناقص و إمكانية التحقق من النتائج . إلا أننا نلاحظ أن فقه اللغة يعتمد في إحصائه و عَدّه لمفردات المعجم على الاستقراء التام من خلال الكلام على علاقة اللفظ باللفظ و اللفظ بالمعنى و اللفظ بالاستعمال . و بالتالي لا يتحقق الضبط من خلال هذه العمليات . هذا بالإضافة إلى تطرقه إلى بعض الموضوعات التي يصعب البت فيها بطريقة عقلانية نحو : نشأة اللغات و أصل اللغات و الكلام في اللغة أتوقيف هي أم توفيق .... إلخ .

ويتسم العلم المضبوط بالشمول لما يخضع له من مبدإ الحتمية ، و ذلك من خلال استخراج القواعد من بعض اللغة لا كلها ، فيقول باطِّراد هذه القواعد ، بينما فقه اللغة عبارة عن ملاحظات لا قواعد .

ثم يتسم العلم المضبوط بالاقتصاد لأنه يعتمد على التقعيد و يستغني بالأصناف عن تناول المفردات ، بينما لا نجد أثرا لهذا في فقه اللغة لأنه في اعتماده على الاستقراء التام يعالج كل مفردة على حدة ، فلا يتكلم عن أصناف مجردة مثل المترادف و المشترك... إلخ.

والملاحظ أن فقه اللغة و بالنظر إلى عدم وجود هذه المقومات الثلاثة المذكورة آنفا ، فإننا لا يمكن أن نصنفه كعلم مضبوط و بالتالي فهو علم غير مضبوط يصنف ضمن المعارف غير المضبوطة أو كمبحث